اثر السفير البريطاني بونسونبي في اسطنبول على السياسة العثمانية ١٨٣٣– ١٨٣٩

أ. م.د. نغم عبد الهادي مهدي

كلية التربية الإنسانية – الجامعة المستنصرية

Naghambd8@uomustansinyah.edu.iq

اثر السفير البريطاني بونسونبي في اسطنبول على السياسة العثمانية ١٨٣٣– ١٨٣٩

أ.م.د. نغم عبد الهادي مهدي
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الدور الذي اضطلع به السفير البريطاني **جون بونسونبي (John Ponsonby)** في إسطنبول بين عامي **1833و١٨٣٩**، وهي مرحلة دقيقة من تاريخ الدولة العثمانية اتسمت بتعقّد الأوضاع السياسية الداخلية، واشتداد التنافس الدولي بين **روسيا وبريطانيا وفرنسا** على النفوذ في المنطقة، في إطار ما عُرف آنذاك بـ **المسألة الشرقية**.
يهدف البحث إلى بيان **مدى تأثير النشاط الدبلوماسي البريطاني ممثلاً ببونسونبي** على توجهات السياسة العثمانية، وكيف استطاع من خلال موقعه في العاصمة العثمانية أن يُسهم في **توجيه مواقف الباب العالي** إزاء القضايا الكبرى، مثل **المعاهدة الروسية-العثمانية في "خنكار إسكله سي Hünkâr İskelesi) " (1833**، و**قضية محمد علي باشا**، ومسألة **المضائق (البوسفور والدردنيل(**، فضلاً عن **إصلاحات الإدارة العثمانية** في السنوات السابقة لإعلان خط كلخانة (التنظيمات) عام ١٨٣٩.

يُحاول البحث الكشف عن **حدود النفوذ البريطاني في البلاط العثماني** من خلال متابعة مذكرات وتقارير بونسونبي ومراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية، وتحليل موقفه من الإصلاحات العثمانية الناشئة، ومن السياسة الروسية، ومدى نجاحه أو إخفاقه في **تحقيق التوازن بين المصالح البريطانية والحساسية العثمانية تجاه التدخل الأجنبي**.
كما يُبرز البحث أنشطة بونسونبي في **إعادة صياغة العلاقة بين لندن وإسطنبول** على أساس من التحالف السياسي والاقتصادي، ومحاولاته لتقوية مكانة بريطانيا داخل العاصمة العثمانية عبر دعم الاتجاهات الإصلاحية، وتوجيه السلطان ومستشاريه إلى ضرورة تحديث مؤسسات الدولة لمواجهة النفوذ الروسي المتزايد.

وسيتناول البحث في فصوله المحاور الآتية:

١. **الخلفية التاريخية لتعيين بونسونبي** سفيرًا في إسطنبول وأسباب اهتمام بريطانيا المبكر بالشرق العثماني.
٢. **العلاقات العثمانية-الروسية بعد معاهدة خنكار إسكله سي** وتأثيرها في صياغة الموقف البريطاني.
٣. **النشاط الدبلوماسي لبونسونبي** في العاصمة العثمانية وأسلوبه في التأثير على قرارات الباب العالي.

٤. **دور بونسونبي في أزمة محمد علي باشا** وتفسيره للعلاقة بين السلطان محمود الثاني والدول الأوروبية.
٥. **انعكاسات الجهود البريطانية على مسار التنظيمات العثمانية الأولى (١٨٣٩)**وتقييم أثرها في السياسة العثمانية العامة.

يخلص البحث إلى أن **بونسونبي كان أحد أبرز الوجوه الدبلوماسية التي جسّدت التحول البريطاني نحو سياسة "الدعم المشروط" للإمبراطورية العثمانية**، وأن تأثيره وإن كان محدودًا في بعض الجوانب، إلا أنه أسهم في رسم ملامح جديدة للسياسة العثمانية عشية عهد التنظيمات، وفي تمهيد الطريق لتقارب بريطاني-عثماني أوضح في العقود اللاحقة.

المبحث الاول: ازمه محمد علي الأولى وموقف القوى الأوربية

كانت سياسة البريطانيين تجاه الدولة العثمانية، ومحمد علي متناقضة في بداية الأزمة الأولى، ويمكن تفسير ذلك بأن هدف البريطانيين يتمثل بالاستفادة من قوة محمد علي في مواجهة روسيا، إذا ما انهارت الحكومة العثمانية، فقد شعر بعض أعضاء الحكومة البريطانية بأن السلطان قد لا يستطيع الصمود بوجه روسيا مثل محمد علي، لذا فضلوا التفاوض معه، لاسيما بعد محاولته إغراء الحكومة البريطانية بأنه سيزودها بجيش قوامهُ ١٢٥.٠٠٠ رجل لأجل مواجهة الأطماع الروسية في اسطنبول والمضائق، أو حتى ببلاد فارس، وقد قال أيضاً بأن: "الشعب قد فقد ثقته بالسلطان وبأنه سيتوحد تحت رايته إذا ما ساندته بريطانيا"، لذا طالب بعض أعضاء الحكومة البريطانية بوجوب تشجيع محمد علي، لأن الدولة العثمانية على وشك الانهيار[١].

وفي هذا السياق ذكر المؤرخ كلايتون Clayton في محاولة تبدو منحازة في الدِّفاع عن الحكومة البريطانية، إذ ذكر أن هناك ثلاث اعتبارات كانت وراء تردد الحكومة البريطانية في دَعمها للعثمانيين وهي:

أولاً: إن احتلال محمد علي لبلاد الشام، قد لا يهدد بالضرورة الطريق البري الذي تعتمده بريطانيا للوصول إلى الهند عن طريق الفرات والخليج العربي، فقد يبقى ذلك الطريق تحت سيطرة العثمانيين لأن الأخيريين "يعدون محتلين جيدين للطريق المؤدي إلى الهند".

ثانياً: إذا ما أظهر محمد علي أي مؤشرات تبين رغبته في توسيع نطاق الأراضي التي يسيطر عليها لتشمل ما بعد سوريا، مما يهدد أمن طريق الفرات أو المضائق، وفي هذه الحالة سيكون عرضة إلى هجمة بحرية بريطانية، كما أن الأسطول الحربي البريطاني قد يقوم

بإنزال قوات المشاة البريطانية في فلسطين لمهاجمة خطوط إمداد إبراهيم باشا، وقد تتعرض الإسكندرية إلى القصف بسلاح المدفعية.

ثالثاً: إن القوة المصرية إذا ما زحفت إلى آسيا الصغرى وأسطنبول، فإنها يمكن أن تتحالف مع شاه إيران، وبذلك يكونا حاجزاً صلباً يمنع التوسع الروسي[٢]. ولكن وجهه النظر هذه لم تكن دقيقة؛ فالواقع على الأرض كان مختلفاً تماماً وذلك لعدة أسباب:

أولاً: كان هناك شكوك بشأن النوايا الحقيقة لمحمد علي، فلربما كان الزحف نحو اسطنبول إستعراضاً للقوة، يهدف إلى إجبار السلطان على الموافقة على استقلال مصر، أو أن هدفه كان مقتصراً على السيطرة على سوريا، ولكن ربما أدى إلى خلع السلطان والإستيلاء على اسطنبول والمضائق، وحينها قد يكون من الصعب تأمين طريق الفرات.

ثانياً: كان من المحتمل أن يتعاون محمد علي مع روسيا في تقسيم بلاد فارس بحيث يشكلان قوة قوية تسيطر على المضائق، وتتحكم بالطريق المؤدي إلى الهند.

ثالثاً: بالطبع لم يكن لدى بريطانيا عدد كاف من السفن لكبح جماح إبراهيم باشا وذلك لانشغالها في فرض الحصار على هولندا خلال الأزمة البلجيكية[٣].

وعلى كل حال، فقد يكون بالمرستون غير مدرك كل المصاعب التي قد تنجم عن رفض تقديم المساعدة للدولة العثمانية، ولقد أثر ضياع تلك الفرصة على سياسته المستقبلية، وقد أوضحَ رأيهُ هذا بعد ست سنوات، إذ قال: **"ما قاله مترنيخ عن ترددنا في مساعدة السلطان، إذ كان بالإمكان إيقاف الباشا بكلمة واحدة فقط، من دون إطلاق رصاصة، كان ذلك صحيحاً، نعم لم يحدث شيء [حرب أوربية]... ولكني أسف على تلك الفرصة كثيراً، ولكنها لم تكن غلطتي؛ فقد بذلتُ قصارى جهدي لأقنع مجلس الوزراء بأن يدعني أتخذ الخطوة المناسبة... ولكن جهلهم بكيفية تحمل أعباء الشؤون الخارجية، أو بسبب غبائهم، أو لأسباب أخرى. وكَرى [رئيس الوزراء] الذي كان يوافقني الرأي، كان ضعيفاً وتقهقر، لذلك لم يتم فعل شيء في الأزمة الأكثر أهمية بالنسبة لكل أوربا"**[٤]. وفي عام ١٨٤٠ أوضح بالمرستون رأيه بشكل أكثر قوة قائلاً:

> **"صحيح أن روسيا وحدها منعت في ذلك الوقت، قوات ابراهيم باشا من احتلال اسطنبول... ويمكنني أن أغامر باعتقادي بأن مجلس الوزراء البريطاني لم يرتكب في أي حقبة من حقب التاريخ البريطاني خطأ عظيماً يتعلق بالشؤون الخارجية مثلما فعل مجلس وزراء اللورد كَري، عندما رفضَ مساعدة وحماية السلطان... إن رفضنا في ذلك الوقت كان يمكن إن يعرض السلام في أوربا للخطر، وكذلك توازن القوى والمصالح البريطانية للمصير نفسه"**[٥].

لقد منح هذا الوضع الخطير في الدولة العثمانية الفرصة للدبلوماسية الروسية، فلم يكن القيصر نيكولاس راغباً برؤية الدولة العثمانية تتهاوى أمام ناظريه بسبب التحديات المصرية والتي عدها "نتيجة لروح الثورة والتمرد التي سيطرت على أوربا وفرنسا بالتحديد، ولهذا كتب وزير الخارجية الروسي نيسلورديه في تشرين الأول إلى بوتينيف A. P. Butenev الممثل الروسي في اسطنبول قائلاً: "بأن الأمبراطور [نيكولاس] توّاق لوضع نهاية للتمرد المصري من خلال تسليط الضغط على محمد علي"[٦]، لذلك أرسل القيصر الجنرال مورافيف Muraviev في تشرين الثاني ١٨٣٢، على رأس بعثة عسكرية إلى العاصمة العثمانية فوضهُ أن يعرض على السلطان استعداد روسيا لأن تطلب من محمد علي سحب قواته على الفور[٧]، وأن يأمر قائد جيشه الزاحف نحو العاصمة العثمانية، إبراهيم باشا بالعودة إلى مصر، وأن يؤكد له بأن روسيا مستعدة لأن تجابه محمد علي عسكرياً إذا رفض ذلك الطلب[٨]، ولم يكتف موارفييف بذلك، بل أنه عرض على السلطان محمود استعداد روسيا لإرسال أسطولها الحربي وجيشها وعلى الفور، وبأن القيصر نيكولاس سيكون مسروراً إذا ما قبل السلطان مساعدة القيصر له[٩]. وعلى الرغم من الخوف الشديد الذي كان يسود العاصمة العثمانية من جيش إبراهيم باشا وحاجة السلطان لتلك المساعدة إلا أنه رأى من الحكمة والعقلانية رفضها[١٠]، ولاسيما أنه كان في انتظار ما ستؤول إليه مهمة الوفد الذي أرسله إلى النمسا وبريطانيا، كما أن السلطان لم يحبذ إثارة الرأي العام العثماني لكنه وافق على الوساطة الروسية، لذا غادر المبعوث الروسي إلى مصر، إذ قابل محمد علي وقدم له المطالب الروسية[١١]، بوقف زحف قواته باتجاه العاصمة العثمانية، ومحذراً في الوقت نفسه من مغبة الاقتراب، من العاصمة اسطنبول والمضائق[١٢]، وإلا فإنّ عليه أن يجابه روسيا عسكرياً، وقد ارسل محمد علي امراً إلى إبراهيم باشا بوقف التقدم باتجاه اسطنبول[١٣]، غير أن إبراهيم واصل تقدمه ولعل السبب في تأخر استجابته يعود إلى بطئ الموصلات، إذ توقف في كوتاهية التي احتلها قبل وصول أمر والده بالتوقف عن التقدم[١٤].

بينما كان السلطان محمود يحذوه الأمل بقرب وصول الدعم البريطاني، حدثت تطورات مهمة، كان لها الأثر البالغ على سير الأحداث. ففي العشرين من كانون الثاني ١٨٣٣ علم الباب العالي، بأن إبراهيم باشا بدأ تقدمه من جديد باتجاه العاصمة اسطنبول[١٥]، فنقض بذلك شروط الهدنة التي وقعها والده مع الجنرال الروسي مورافييف، وبحلول شباط دخل إبراهيم مدينة كوتاهية، التي تبعد حوالي ١٥٠ ميلاً عن العاصمة أسطنبول[١٦]، ومما زاد من هاجس الخوف لدى الباب العالي عزمُ إبراهيم باشا، على قضاء فصل الشتاء في بورسة القريبة من بحر مَرْمرة، والتي تعبد خمسين ميلاً فقط عن أسطنبول[١٧].

أما الحدث الثاني المهم الذي أثر في سَير الأحداث فتمثل بورود برقية من نامق باشا المبعوث العثماني إلى الحكومة البريطانية، تفيد بأن الحكومة البريطانية اعتذرت عن تقديم

الدَّعم العسكري إلى الدولة العثمانية، لكنها وعدت بتقديم الدعم الدبلوماسي. فأصاب الباب العالي الذعّر من تلك الأنباء، لذا أرسل رسالة إلى مقر السفارة، البريطانية أعرب فيها عن خيبة أملهِ واندهاشه لإهمال بريطانيا أصدقائها وقت الشدة[١٨].

أما في روسيا، فقد كانت المخاوف الروسية على مصالحها في الدولة العثمانية وعلى مصير المضائق، لا تقل شأناً من مخاوف السلطان على مصير دولته أو عاصمة ملكه ففي الثامن عشر من شباط ١٨٣٣ التقى القيصر نيكولاس بالسفير النمساوي البارون فيكولمونت Ficquelmont خلال حفلة رقص فقال:

> **"لقد استقبلت أنباءً سيئة عن الدولة العثمانية، لم يوقف إبراهيم باشا تقدمه، وهناك سلطة مهملة وغير منظمة في أسطنبول... فالسلطان إما أن يفتقر إلى الرِّجال الذين يخدمونه، أو لديه رجالٌ يخدمونه كي يخونونه فيما بعد. أنا أتنبأ بخطر كبير على السلطان نفسه، لقد قمتُ بما في وسعي لأمنع الخطر، لقد عرضت عليه مساعدتي ونصحي، ولكنه رفضهما، وعندما يقبل بهما أخشى أن تصله متأخرة، وبهذا فلن نستطيع إنقاذه ومع هذا سأمنحها لهُ إذا ما أجبرته الضرورة على طلبها، لقد اتخذت إجراءاتي وسأفي بوعدي وأنا لا أخفيك سراً أن هذه تضحية أقوم بها، فهذا يتعارض مع كل علاقاتنا القديمة مع العثمانيين، ويتعارض مع المبادئ الدينية، ومع هذا فأنا أكرر بأني سوف أفي بعهدي، ولكن هذا كل ما أستطيع فعله، أنا لا أملك القدرة على إعادة الحياة للموتى، والإمبراطورية العثمانية ميتة... [حتى وإن تم إنهاء هذه الأزمة]، أنا لا أعتقد بأنَّ هذا الجسد القديم البالي يستطيع أن يتشبث بالحياة، أن الإمبراطورية في حالة انحلال في كل جهاتها، ستسقط عاجلاً أو آجلاً"**[١٩].

وقد اقترح نيكولاس أن يتفق إمبراطور النمسا معهُ حال حدوث هذا الأمر، لأن القيصر اعتقد وللمدة ما بين ١٨٣٣- ١٨٣٨، بأن المسألة الشرقية هي "مسألة عائلية بين الدولة العثمانية والدول المجاورة لها روسيا والنمسا، وهاتان الدولتان فقط لهما حق اتخاذ القرار بشأن مصيرها"[٢٠].

فأجاب فيكولمونت بقوله: "إن الإمبراطورية العثمانية كبيرة جداً لمسألة الاقتسام"، ولكن نيكولاس اقترح أن يتم تأسيس الإمبراطورية اليونانية من جديد "عندما تحطم الإمبراطورية العثمانية نفسها بنفسها لماذا لا نقوم بإعادة تأسيس الإمبراطورية اليونانية؟... برأيي ليس هناك حل أفضل"، وعندها أعلن فيكولمونت بأنه ليس لديه صلاحيات لمناقشة مثل هذا الموضوع.[٢١]

ويبدو أن القيصر قد رأى بأنه قد تمادى في طرح الموضوع، ولهذا فقد أسقطه من حساباته في ذلك الوقت، إذ أنهى الحديث بالقول بأنْ "لا أحد يجاري العثمانيين في عنادهم". وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه التقى فيكولمونت بالقيصر ونيسلورديه، ولكنه لم يقل شيء، أما القيصر فقد أعلمه بأن السلطان محمود قَبِلَ مساعدة روسيا، ولكن قد تكون هذه المساعدة متأخرة جداً لحماية اسطنبول من جيش إبراهيم باشا[٢٢].

والحق أن افكار نيكولاس عن الأزمة تتطابق مع تلك التي تبناها مجلسه في أيلول ١٨٢٩، إذ لم يرغب نيكولاس بكارثة مفاجئة تحل بالدولة العثمانية. لقد كان يفضل الجار الضعيف، وهو ضد التقسيم وضدَ المؤتمرات الأوربية، وفوق كل ذلك، ضد التدخل الفرنسي-البريطاني، وإذا كان لابد من تدخل، فقد أرادهُ أن يكون روسيا- نمساوياً. ومن جهة أخرى، ففي حالة انهيار الدولة العثمانية، فقد وضع في حساباته تأسيس الإمبراطورية اليونانية التي تمتد من المملكة اليونانية الصغيرة لتشمل اسطنبول ومنطقة المضائق.

وعلى كل حال، فقد وجدت الحكومة العثمانية نفسها مضطرة لأن تفوض الأمور وبصورة تامة بأيدي روسيا، بعد أن أيقن الباب العالي بأن بريطانيا لا تنوي القيام بخطوة فعالة لوقف تقدم قوات إبراهيم، ففي الثاني من شباط ١٨٣٣ أخبر وزير الخارجية العثماني ريس أفندي، بوتينيف، عن نية بلاده الأستعانة بالأسطول الروسي في البحر الأسود لوقف تقدم إبراهيم، وقد شكر الممثل الروسي ريس افندي على هذه الثقة[٢٣]، لذا ومن دون أن ينتظر ورود الطلب العثماني خطياً، قام بأرسال الطراد السريع روسلجر (Ruslugher) الخاص بنقل بريد السفارة إلى القاعدة البحرية الروسية في سفاستوبول، من أجل استدعاء الأسطول الروسي، الذي كان في الأساس في حالة تأهبٍ قصوى، بموجب الأوامر الصادرة بذلك من قبل القيصر نفسه. وفي السابع من شباط دعا السلطان محمود، أعضاء حكومته إلى الأنعقاد للتشاور في موضوع طلب المساعدة من روسيا، ولم يكن القرار سهلا لأنقسام الرأي في الحكومة العثمانية، لكن خطورة الموقف رجحت في النهاية كفة الرأي الداعي إلى طلب المساعدة من روسيا، وهكذا جاء طلب الباب العالي رسميا، وفي وقت متأخر من مساء السابع من شباط المساعدة العسكرية من روسيا[٢٤].

وفي السابع عشر من شباط ١٨٣٣ وصل السفير الفرنسي الجديد الأدميرال روسين (Roussin) إلى أسطنبول وهو شخصية عنيدة ومتعالية، وحال وصوله علم من القائم بأعمال السفارة الفرنسية، بأن السلطان محمود قد طلب رسميا من السفارة الروسية، جلب أسطول البحر الأسود إلى المضائق، وهو الآن في طريقه

إلى اسطنبول. امتعض روسين لسماعه هذه الأنباء، وطلب مقابلة السلطان محمود على الفور، وفي اليوم التالي، وعلى الرغم من عطلة عيد الفطر، اجتمع ريس أفندي مع روسين

الذي أخبره بأن لديه أخبارا من القنصل الفرنسي العام في مصر تفيد بأن محمد علي قد أصدر أوامره إلى إبراهيم باشا بالتوقف عن التقدم، وبذلك لاتوجد ضرورة لجلب الأسطول الروسي إلى المضائق، والذي قد يعرض أمن العاصمة للخطر[٢٥].

علم بوتينيف بتحرك السفير الفرنسي، وتفاصيل ذلك الأجتماع عن طريق المترجمين، لذا أرسل رسالة إلى ريس أفندي، يعلمه فيها عن قرب وصول الأسطول الروسي إلى أسطنبول، وأنه من الخطورة الأستماع إلى المكائد الفرنسية، وبأن القيصر "صديق السلطان" قد أمر بوضع الأسطول الحربي الروسي "تحت تصرفه"[٢٦]. وفي العشرين من شباط ١٨٣٣ وصلت طلائع الأسطول الروسي، الذي يتألف من أربع بارجات وأربع فرقاطات بقيادة الأدميرال لازاروف Lazarev، إذ رسا عند الجزء الآسيوي من مضيق البسفور في خليج بويوك درة (Büyükdere) شمال مدينة أسطنبول[٢٧]، وبذلك يمكن أن يصد هجوم إبراهيم باشا[٢٨].

أثار ظهور الأسطول الحربي الروسي في مضيق البسفور، استياءً وغضباً لدى السفارتين الفرنسية والبريطانية[٢٩]. فقبل وصول الأسطول الحربي الروسي هذا، جرت إتصالات بين روسين والممثل البريطاني في اسطنبول ماندیفل Mandeville، إذ تم الأتفاق على تنسيق جهودهما في مواجهة النفوذ الروسي، لذا سارع السفير الفرنسي، بتقديم مذكرة احتجاج إلى الباب العالي في اليوم نفسه الذي دخلت فيه السفن الحربية إلى المضائق، إذ عد روسين تلك الخطوة غير مسوغة في ظل التطمينات التي قطعها بوقف تقدم قوات إبراهيم باشا[٣٠]، وقد ساندہ في ذلك الممثل البريطاني، وأعلن الأثنان بأنهما سيغادران أسطنبول على الفور إذا احتل الروس المدينة[٣١].

وفي اليوم التالي، اجتمع روسين بريس أفندي، الذي أخبره بأن السلطان محمود سيطلب من السفارة الروسية سحب سفنها الحربية من البسفور وأن السلطان "سيكون سعيداً لو تم اقناع محمد علي بالانسحاب". لذا تم الاتفاق على أن يقبل محمد علي بالسلام على أساس التنازل له عن سوريا فقط، وبالمقابل وعدت الحكومة العثمانية بأنها ستطلب مغادرة الأسطول الحربي الروسي لمضيق البسفور، وفي اليوم التالي هدد روسين في رسالة بعثها إلى محمد علي، يسحب الضباط الفرنسيين من مصر وبحصار بحري بريطاني-فرنسي، إذا لم بسحب إبراهيم باشا إلى سوريا[٣٢]. والواقع أن هذا الأجراء قد جاء متأخراً جداً. ويبدو، محمد علي قد أدرك بأنه قد أخطأ عندما اخر تقدم ابنه نحو أسطنبول، إذ قطع في التاسع من آذار١٨٣٣ المفاوضات التي بدأها مع الباب العالي وطالب بسوريا كلها وأدنة، وأمر ابنه أن يواصل تقدمه باتجاه العاصمة حتى بورسة والدردنيل[٣٣].

أدرك السلطان محمود بأنه لا يستطيع وقف تقدم إبراهيم إلا بالاعتماد على مساندة حقيقية من روسيا، فقد اكتشف بأن الفرنسيين والبريطانيين قد خدعوه، وان غايتهم مغادرة السفن الحربية للمضائق، ومما زاد من ارباك السلطان وصول أخبار مفادها بأن أنصار إبراهيم باشا قد أطاحوا بالسلطات العثمانية في مدينة سميرنا (أزمير حالياً)، وقد أجبر ذلك ريس أفندي على إخبار بوتينيف بأن السلطان يوافق على عدم انسحاب الأسطول الروسي من البسفور، وأجاب بوتينيف بأنه لم تكن هناك نية لسحب الأسطول لأن الطلب الخاص بذلك لم يكن إلا إقتراحاً شفهياً، ولم يكن طلباً خطياً[٣٤].

وفي الواقع، لقد كانت الحكومة العثمانية في وضع لا تحسد عليه، فقد اخبر بوتينيف ريس أفندي بأنه يتعذر إرسال المزيد من القوات الروسية في الوقت المناسب للدفاع عن العاصمة العثمانية[٣٥]، كما حث السفير الفرنسي السلطان محمود بضرورة قبول مطالب محمد علي، ومحذراً في الوقت نفسه من خطورة جلب المزيد من القوات إلى أسطنبول والمضائق، التي قد تقود إلى نتائج لا تحمد عقباها لا سيما أن لديه معلومات تفيد بأن هناك انتقادات تسمع في المقاهي والمساجد والأماكن العامة، وأن هذه مؤشرات لثورة قد بدت تلوح في الأفق[٣٦]. وبغض النظر عن صدق إدعاءات روسين، فإنه من الواضح أراد إخافة السلطان حتى لا يركن إلى المساعدة الروسية، وأن ينكب لعقد صلح حقيقي مع محمد علي وبذلك يضعف النفوذ الروسي. ومن الواضح أن الخوف الذي أراد السفير الفرنسي زرعه في قلب السلطان قد جاء بنتائج عكسية، فقد أصبح السلطان أكثر إلتصاقاً بالروس، صحيح ان السلطان قد وافق على نصيحة روسين وأرسل وفداً إلى إبراهيم باشا في قوتاهية لعقد الصلح إلا أنها كانت في حقيقتها مناورة أفضتها خطورة الموقف لكسب الوقت ريثما تصل الإمدادات الروسية.

ونتيجة لذلك طلب بوتينيف إرسال المزيد من القوات الروسية، وتم إرسال ٥٠٠٠ جندي من أوديسا من أجل الدفاع عن أسطنبول، وقد نزلت تلك القوات في الخامس من نيسان ١٨٣٣ إلى الشمال من أسطنبول على الشاطىء الآسيوي عند ميناء أونكيار اسكله سي Unkiar Skelessi على مقربة من قصر السلطان الصيفي. كما حشدت روسيا قوات إضافية في أوديسا للتدخل السريع تحسباً لأي طارىء، فضلاً عن ذلك قامت روسيا بنقل بعض قطعاتها العسكرية إلى حدودها مع الدولة العثمانية، وفي نهاية نيسان بلغ عدد القوات الروسية ١٤٠٠٠ جندي، كانت جميعها متحشدة على البسفور. والواقع أن وصول هذه القوات إلى أسطنبول تعد سابقة في التاريخ العثماني كله، مما أثار سخط الناس والعلماء ومفتي أسطنبول، الذي رفض إصدار فتوى تبارك قبول مساعدة القوات "الكافرة" ضد إخوانهم المسلمين[٣٧].

أفزع تحشد القوات الروسية في مضيق البسفور القوتين الغربيتين، بريطانيا وفرنسا وأدركتا بأن تسوية القضية بالطرق الدبلوماسية لم يعد ممكناً، لذا تحتم الأختيار ما بين القيام

بإجراءات حاسمة لأنقاذ السلطان من خطر محمد علي وبين إعطاء المضائق وأسطنبول للروس وبرضى من السلطان نفسه، فوقع الأختيار على الحل الأول، كي لا تبقى للقوات الروسية حجة تتذرع بها للبقاء في البسفور، لذا ارسلت كل من بريطانيا وفرنسا أسطوليهما إلى السواحل المصرية، مما دفع محمد علي إلى عقد الصلح مع السلطان، ولقد نص هذا الصلح الذي عرف بعاهدة قوتاهية والتي عقدت في الرابع من آيار ١٨٣٣ على أن تنسحب القوات المصرية من الأناضول وترجع إلى وراء جبال طوروس، وان تعطى لمحمد علي ولاية مصر ولمدى الحياة، وان يكون له الحق في تعين الولاة على ولايات عكا وطرابلس وحلب ودمشق، وعلى جزيرة كريت، وأن يعين ابنه إبراهيم باشا كمحصل (جامع الضرائب) لولاية أدنة[٣٨]، وهي طريقة تحفظ ماء الوجه للسلطان، وبذلك حصل محمد علي على جوهر ما كان يطلبه من السلطان، أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فإن جوهر ما كانا يطلبانه هو سرعة إنسحاب القوات الروسية وجلائها من المضائق.

المبحث الثاني وصل السفير بونسونبي وتغير الموقف البريطاني

بعد أن تم تسوية الأزمة، وعم تفاؤل مشوب بالحذر الشديد في أسطنبول، حدث في الأسبوع نفسه الذي عقد فيه صلح قوتاهية، تطوران مهمان كان لهما أثر بالغ في التنافس الروسي – البريطاني – الفرنسي على مضائق البسفور والدردنيل. فقد عينت الحكومة البريطانية اللورد بونسونبيPonsonby سفيراً لها في أسطنبول في بداية آيار ١٨٣٣، إذ زوده بالمرستون بتعليمات أهمها: تصميم بريطانيا على إنتزاع الدولة العثمانية من النفوذ الروسي، والتأثير في السياسة العثمانية[٣٩].

ويبدو ان ارسال الحكومة البريطانية لبونسونبي جاء في سياق مراجعة الحسابات من جديد، وربما انها ادركت خطأها الذي أدى إلى بسط النفوذ الروسي في أسطنبول، فقد اخبر بونسونبي السلطان محمود، أثناء تقديمه لأوراق اعتماده "بأن بريطانيا لن تظهر ثانية الضعف الذي أظهرته في عام ١٨٣٢"[٤٠]. كما إلتقى بالسفير الفرنسي وطلب منه أن يعملا على تنسيق جهديهما في مواجهة النفوذ الروسي، وأخبره بأن قضية أدنة، أو محمد علي ليس بالأمر المهم، وأن الشيء الأساس هو إبعاد الروس عن المضائق وأسطنبول. بل إن بونسونبي كان أكثر عدائية من بالمرستون نفسه، عندما نصحه بالأستعداد للحرب ضد روسيا، وبأن محمد علي قد يكون أفضل حارس للمضائق من السلطان نفسه[٤١].

أما الحدث الثاني المهم، فتمثل في إرسال القيصر نيكولاس الأول للكونت أورلوف Orlov إلى أسطنبول على رأس بعثة خاصة مع صلاحيات كاملة للقيام بكل المفاوضات الدبلوماسية المطلوبة. فقد أمره القيصر بأن يتصرف باسلوب يمكنه من كسب ثقة العثمانيين[٤٢]. وأن يتجنب تحويل النمسا إلى عدو، وأن ينهي المكائد التي تحوكها فرنسا وبريطانيا في أسطنبول،

وبأن لا يربط سياساته بأي من هاتين القوتين. لقد كان وضع أورلوف صعباً، لأنه كان من السهل على السفيرين الفرنسي والبريطاني إقناع العثمانيين بأن الروس جاءوا ليبقوا. ولذلك أخبر الباب العالي أورلوف، بأنه إذا لم يغادر الأسطول الروسي للمضائق فإن إبراهيم باشا سيرفض الإنسحاب، لكن أورلوف أجاب بأنه في هذه الحالة سنقوم بجلب المزيد من القوات الروسية من أوديسا وسنفرض على إبراهيم باشا الأنسحاب، وبالأسلوب نفسه تعامل مع الفرنسيين بعد أن حاولوا اقحام سفينتهم الحربية لا ماسينجر La Massngr في داخل مضيق الدردنيل بحجة الدفاع عن أسطنبول، إذا ما نقض إبراهيم صلح قوتاهية، إذ حرض العثمانيين على فتح النار على السفينة الحربية الفرنسية[٤٣] كما حذر أورلوف الفرنسيين في رسالة بعثها إلى السفارة الفرنسية في أسطنبول من مغبة تكرار تلك المحاولة، لأن بلاده تعد إقتحام السفن الحربية الفرنسية لمضيق الدردنيل، ووصولها إلى بحر مرمرة بمثابة إعلان حرب[٤٤].

لكن الذي سهل على أورلوف مهمته هو موقف السلطان محمود الثاني، الثابت الذي لم يتأرجح كما تأرجح وزراؤه بشأن سياسته الجديدة. ففي الثاني عشر من آيار التقى السلطان محمود بأورلوف وأخبره عن رغبته بعقد معاهدة تحالف عثمانية – روسية[٤٥]. ومن الجدير بالذكر أن الكونت أورلوف كان قد وردته تعليمات جديدة بعد وصوله إلى أسطنبول بيوم واحد. أي في السادس من آيار من نيسلورديه – تنص على عقد تحالف دفاعي مع الدولة العثمانية، وبذلك ستحصل روسيا على موقع مسيطر في الدولة العثمانية، ويمنحها الدور القيادي إذا ما لزم لخدمتها أو إقتسامها. وبالمقابل فعلى السلطان أن يتعهد بحماية حدود روسيا الجنوبية في حال اندلاع حرب، وهو يستطيع فعل ذلك من خلال غلق المضائق بوجه السفن الحربية الأجنبية[٤٦].

لقد كان أورلوف موفقاً في مهمته إلى أبعد الحدود، وذلك بسبب أسلوبه، فقد كان مجاملاً وبارعاً في مديح السلطان، وربما في رشوة وزرائه. فقد كانت خطته تعتمد على المهارة الدبلوماسية. ولقد أحبه السلطان محمود وقدره، واظهر ذلك أمام الملأ عندما سار معه حتى الباب، كما وزع مع السلطان ٢٤٠٠ وساماً على الجنود العثمانيين الأبطال تقديراً لشجاعتهم. وأعلن بأن الجنود الروس هم إخوان للجنود العثمانيين، وبأنه سيسحبهم في أقرب فرصة من مضيق البسفور[٤٧]، ومن الواضح أن تأثير أورلوف المباشر هو الذي شجع السلطان على عقد فكرة التحالف مع روسيا.

وعلى العموم جرت بين الطرفين في أسطنبول سلسلة مباحثات من أجل عقد معاهدة تحالف، بدأت في السادس والعشرين من حزيران ١٨٣٣، تمخضت في الثامن من تموز من العام نفسه عن التوقيع على معاهدة اونكيار اسكله سي Unkiar Iskelssi، التي

"جعلت روسيا البلد الضامن للدولة العثمانية"[٤٨]، و"أقطاعية تابعة للقيصر"[٤٩]. فقد اتخذت المعاهدة شكل حلف دفاعي رسمي امده ثماني سنوات، إذ تضمنت ست مواد نصت على التعاون العسكري بين الطرفين الموقعين في حالة تعرضهما لتهديد حقيقي لوحدة أراضيهما، وفي المادة الثالثة تعهد القيصر بأنه إذا تمت مناشدته فإنه سيقوم بتجهيز قواته وجيوشه البرية والبحرية كلما اقتضت الحاجة[٥٠].

وعلى الرغم من أن هذا التعهد لم يذكر صراحة، إلا أنه فهم بإمكانية استدعاء الأسطول الروسي للمرور عبر المضائق بهدف الدفاع عن سواحل البحر المتوسط العائدة للدولة العثمانية[٥١]. وتبع المواد المعلنة فقرة سرية منفصلة ألزم العثمانيون أنفسهم بموجبها وبصورة دائمة على إغلاق الدردنيل بوجه أساطيل كل الدول الأجنبية، وقد جاء فيها:

> **"استناداً إلى المادة الأولى من معاهدة الحلف الدفاعي الموقعة بين بلاط روسيا الإمبراطوري والباب العالي، يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان أن يقدم كل للآخر، وبصورة متبادلة مساعدة جوهرية ودعماً فعالاً لسلامة ممتلكاتهما. ومع ذلك، وبما أن جلالة إمبراطور جميع الروس يرغب أن يوفر للباب العالي العثماني التكاليف والمضايقة التي يمكن أن تحدث له من جراء تقديم الدعم الجوهري، فإنه لن يطلب هذا الدعم إذا وضعت الظروف الباب العالي تحت إلتزام تقديمها. فبدلاً من تقديم الدعم الواجب تقديمه عند الحاجة، فإن الباب العالي وطبقاً لمبدأ التبادل لهذه المعاهدة ان يقتصر عمله، ولفائدة البلاط الإمبراطوري لروسيا على غلق مضائق الدردنيل، بعبارة أخرى، عدم السماح لأي سفينة حربية أجنبية بالدخول فيها وتحت أي ذريعة كانت وسيكون لهذه الفقرة المنفصلة والسرية نفس القوة والقيمة كما لو أنها كانت قد ادرجت كلمة كلمة في معاهدة الحلف لهذا اليوم"[٥٢].**

وهكذا ربحت روسيا الجولة مرة أخرى، فلقد أثبتت في معاهدة اونكيار اسكله سي تفوقاً استراتيجياً واضحاً لأسطول البحر الأسود على أساطيل فرنسا وبريطانيا في شرق البحر المتوسط، لا سيماً إذا دخلت الدولة العثمانية في حرب مع إحدى القوتين البحريتين بريطانيا وفرنسا أو كلاهما، إذ باستخدام البحر الأسود كميناء مغلق أصبح الروس في موقع يمكنهم من مهاجمة السفن الحربية البريطانية والفرنسية في البحر المتوسط والعودة إلى البحر الأسود بدون أن يتمكن البريطانيون والفرنسيون من تعقبهم[٥٣] وفي الوقت نفسه تم توظيف المهندسين الروس لبناء تحصينات على الدردنيل، وتمت دعوة الضباط الروس لإعادة تنظيم الجيش العثماني.[٥٤]

لم يعرف وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون شيئاً عن إبرام معاهدة الحلف الروسية– العثمانية، وذلك لأن الدولتين لم تكشف لأعضاء البعثات الدبلوماسية سواءً أكان ذلك في أسطنبول أم في سان بطرسبورغ عن تلك المباحثات[٥٥]، لكنه على علم بوجود مباحثات تعقد في العاصمة العثمانية بين روسيا والدولة العثمانية من سفيره في أسطنبول، فقد كان موقفه من تقارير بونسونبي مقلقاً، والتي تؤكد على تعاظم النفوذ الروسي في أسطنبول. فطلب بالمرستون من بونسونبي في رسالته المؤرخة في السابع من تموز ١٨٣٣، بأن يقدم النصح للسلطان، وأن يقنعه بالعدول عن إبرام أي شكل من أشكال التحالف مع روسيا، لأن بريطانيا لن تعد ذلك سوى تنازلاً عن الثقة، فكان على بونسونبي منع إقرار المعاهدة إذا ما كانت قد وقعت سلفاً. ولكن هذه الرسالة لم تصل إلا بعد أيام من المصادقة النهائية على المعاهدة[٥٦]، ولم يتوقف بالمرستون عند هذا الحد بل إنه وجد نفسه مضطراً لأن يعلن أمام برلمان بلاده عن سياسته الجديدة تجاه العثمانيين لا سيما بعد أن ادت سياسة اللا مبالاة تجاه أزمة الشرق إلى دخول السفن الحربية إلى المضائق، لذا خاطب البرلمان في الحادي عشرمن تموز ١٨٣٣ قائلاً:

> **"إذا كان فتح روسيا سيقود لأدخال سكان هذا البلد [لدولة العثمانية] في المسيحية ويقود لتحضرهم، فإن هذه المميزات ستعادل ما سيحل بأوربا من عواقب وكوارث جراء تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وإذا كان هذا ضرورياً، فنحن يجب أن نشعر بأنه من واجبنا التدخل لمنع باشا مصر من انتزاع أي جزءٍ من حدود السلطان، إن وحدة واستقلال الإمبراطورية العثمانية ضرورة لضمان الهدوء، والحرية، والتوازن بين القوى الأوربية"[٥٧].**

والحق أن أهمية هذا الخطاب كبيرة جداً، لأنه ألقي بعد ثلاثة أيام من توقيع معاهدة التحالف الروسية – العثمانية. صحيح أن بالمرستون لم يكن قد عرف بمحتويات هذه المعاهدة بعد، لكنه كان على علم بوجود تنازلات عثمانية لروسيا، لذلك جاء هذا الخطاب بمثابة تفسير للسياسة الروسية، وإذا كان هذا التفسير صحيحاً فإنه يمكن أن نعد خطاب بالمرستون هذا بمثابة موقف إستباقي للحكومة البريطانية من المعاهدة المزمع عقدها، وإذا كان هذا التفسير الإستباقي الخاص بالمعاهدة صحيحاً، فلا عجب إذا ما علمنا أن بالمرستون عد الصداقة الروسية للدولة العثمانية هي أخطر من عدوان محمد علي، فقد اعترف صراحة بأنه يفضل أن يرى محمد علي في أسطنبول على أن يرى القيصر فيها[٥٨].

وعلى الرغم من أنه لم يتم الكشف عن معاهدة الثامن من تموز، لأي من القوى الأوربية الأخرى، إذ ظلت المعاهدة سرية، ولم تنقلها الحكومة الروسية رسمياً لأي جهة حتى

ربيع السنة التالية، إلا أنه سرب الكثير من تفاصيل معاهدة التحالف الروسية – العثمانية، عن طريق العثمانيين أنفسهم، فقد نشرت صحيفة مورننك هيرالد Morning Herald اللندنية في الحادي والعشرين من آب ١٨٣٣، بعض فقراتها الرئيسة[٥٩]، وقد تكون الحكومة البريطانية، قد تعمدت نشر بعض فقراتها بعد أن أرسلت إلى لندن عن طريق السفير بونسونبي لأثارة الرأي العام البريطاني.

قدمت كل من بريطانيا وفرنسا احتجاجاً رسمياً مشتركاً[٦٠] في السادس والعشرين من آب ١٨٣٣ في كل من أسطنبول وسان بطرسبورغ، وقد أوضحت الحكومتان في مذكرة الاحتجاج، بأن هذه المعاهدة قد خلقت علاقة جديدة بين روسيا والدولة العثمانية، وأنه في حال أكدت هذه المعاهدة بوجود تدخل عسكري روسي في الدولة العثمانية، فإن القوى الغربية ستعد نفسها حرة في التصرف وكأن المعاهدة غير موجودة[٦١]. واجابت روسيا بأن هذه المعاهدة عقدت بين دولتين مستقلتين، وبأنها معاهدة دفاعية صرفة، ولا تهم أي دولة اخرى، وبأن روسيا مصرة على تنفيذ التزاماتها وفق المعاهدة، وبالتالي فأنها ستعمل وكأن التصريح المتضمن في مذكرتي الاحتجاج غير موجود.[٦٢]

اخذت القوتان الغربيتان بشجب المعاهدة الروسية – العثمانية والتنديد بالروس الذين خدعوا العثمانيين، فصرح وزير الخارجية الفرنسية الدوق دي برو Duc De Broghe في تشرين الأول ١٨٣٣ بأن روسيا "قد عزمت على المجاهرة بتفوقها الإستثنائي في شؤون الإمبراطورية العثمانية وكأنه اصبح مبدأً من مبادىء القانون الدولي، وهي بذلك تقف بوجه أوربا كلها"[٦٣].

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد تعاظمت مخاوفها من روسيا إلى درجة أنستها عدم الثقة بالفرنسيين. فأحداث عام ١٨٣٢ – ١٨٣٣ كانت ذات أهمية كبيرة في تاريخ العلاقات البريطانية – الروسية، صحيح ، التوتر البريطاني – الروسي في الشرق لم يكن وليد أزمة محمد علي، وأنه كان موجوداً منذ الحرب النابليونية واستمر حتى العشرينيات من القرن التاسع عشر، ولكن ابرام المعاهدة الروسية – العثمانية أجج هذا الصراع وزاد من حدة التوتر. وصحيح ايضاً ان بريطانيا لديها صراع مع فرنسا في كل أنحاء العالم، ولكن هذا كان صراعاً تقليدياً في التاريخ البريطاني، والتنافس مع فرنسا كان يبدو طبيعياً، ولكن روسيا كانت ابعد واغرب، والمعرفة بها قليلة، بل كانت مخيفة بشكل لا تماثله بها أي دولة أوروبية أخرى، فضلاً عن ذلك فإن العداء تجاه روسيا حمل معه عداءً ضد محمد علي، الذي جلب طموح روسيا إلى المضائق[٦٤].

والواقع أن موقف الحكومة البريطانية من معاهدة أونكياراسكله سي كان أكثر عدوانية من موقف الحكومة الفرنسية، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات أولها: اعتقاد بالمرستون بأن

المعاهدة المذكورة قد اجهضت المعاهدة الانكلو- عثمانية لعام ١٨٠٩ (معاهدة الدردنيل) التي نصت في جوهرها على منع السفن الحربية من دخول المضائق لجميع الدول في وقت السلم، وهو ما عرف "بالقاعدة القديمة للمضائق". لذلك عندما عجز بونسونبي عن ثني العثمانيين عن المصادقة على معاهدة التحالف الروسية- العثمانية، شك بالمرستون بوجود بنود سرية خاصة عن المضائق، وأن من المرجح أنه قد تم خرق "القاعدة القديمة للمضائق"، لذلك طالب بالمرستون من بونسونبي بأن يؤكد على العثمانيين بضرورة اطلاعه على نسخة من المعاهدة المذكورة وبصورة رسمية، وأن يقدموا لهُ تفسيراً مقنعاً لجميع بنود المعاهدة، لكن العثمانيين رفضوا تلك المطالب، كونها يجب أن تتم بالاتفاق مع الطرف الثاني وهم الروس(٦٥).

وثانيها: لقد آمن بالمرستون بأن المعاهدة قد تمت كتابتها في سان بطرسبورغ قبل أن يذهب أورلوف في مهمته، وهذا الإيمان لم يغيره إنكار أورلوف أو نيسلورديه أو حتى القيصر نفسه، فقد اعتقد بالمرستون بأن الروس هم من كتبوا المعاهدة وفرضوها على الدولة العثمانية بهدف تدميرها، وفسر المعاهدة على أنها أداة تجعل من الدولة العثمانية عبداً لروسيا، وفي بداية عام ١٨٣٤ أصبحت قناعات بالمرستون بشأن النوايا الروسية تجاه المضائق أكثر قتامة، فالشكوك التي جالت في ذهن بالمرستون قد أصبحت واقعاً، فقد وجد تباينات عديدة بين النسختين العثمانية والروسية من المعاهدة، ففي حين نصّت النسخة العثمانية على إغلاق قناة القسطنطينية (مضيق البسفور) بينما نصت النسخة الروسية من المعاهدة على إغلاق مضيق الدردنيل(٦٦).

لقد أمعن بالمرستون التدقيق بالمعاهدة الروسية- العثمانية، بحيث احتفظ بها في درج مكتبه، وكان كثيراً ما يخرجها ليدرس احتمالاتها ومدى انعكاسها على المصالح البريطانية، وقد خرج باستنتاجات قد يكون مبالغاً في بعضها، إذ اعتقد بان روسيا ستحصل على فوائد عظيمة، إذ ستغلق على بريطانيا وفرنسا منافذ البحر الأسود التجارية والحربية، لكن الخطورة التي وضعها في حساباته تكمن فيما إذا سمحت الدولة العثمانية للسفن الحربية الروسية بالدخول إلى مضيق البسفور، ففي هذه الحالة ستكون اسطنبول مفتوحة للسفن الحربية الروسية، بينما الدردنيل سيكون مغلقاً بوجه الآخرين. إن هذا التحالف الروسي – العثماني من وجه نظر بالمرستون قد فتح البسفور للسفن الحربية الروسية(٦٧)،

وهكذا فإن "الأسطول الروسي في البحر الأسود والقوات الروسية في شبه جزيرة القرم، ستكون على مسيرة أيام قليلة من البسفور، ويمكنها بهذا أن تعود إليه في أي وقت تُريد، وستصل قبل أن يستطيع الأسطول البريطاني منعها أينما كان، إلا إذا كان موجوداً ضمن حدود الدردنيل، وبالرغم من أن بالمرستون لم يكن يعتقد بأن القوات الروسية ستعود

للبسفور بدون دعوة عثمانية، إلا أنه خشي من أنّ الحقوق التي حصلت عليها روسيا قد يتم تفسيرها بشكل آخر، وعلى الرغم من عدم احتوائها بند محدد في المعاهدة يشير إلى ذلك، إلا أنه قد يكون هناك ترتيبات سرية تسمح للسفن الروسية الحربية بأن تدخل ليس إلى البسفور فحسب، بل بالمرور إلى البحر المتوسط أيضاً، وفي هذه الحالة سيكون هناك خرق مزدوج ومتعمد لمعاهدة الحقوق القديمة (الدردنيل) من جانب العثمانيين لأن روسيا سيسمح لها ليس فقط بإدخال سفنها الحربية إلى اسطنبول، ولكن سيسمح لها بأن تمر عبر الدردنيل من الشمال (أي دخول البحرالمتوسط) بينما فرنسا وبريطانيا حُرمتا من دخول المضائق من جهة الجنوب. والواقع أن هذا التفسير قد آمنت به كل من بريطانيا وفرنسا واعتمد للتصرف في المستقبل"[٦٨]. ولكن نيسلورديه أنكر هذا التفسير أو الافتراض، قائلاً: "بأن المعاهدة لا تضمن لروسيا، الحق في مرور اسطولها الحربي عبر الدردنيل". وبالرغم من إنكار العثمانيين أيضاً لهذا الافتراض، إلا أنهم أعطوا سبباً لهذا الافتراض، من خلال ترميم الحصون القديمة لمضيق الدردنيل، فضلا عن تحسين تسليحها وزيادة عدد مدافعها وتشييد حصون جديدة، بينما تركوا حصونهم الموجودة على البسفور بالية وقديمة كما كانت عليه[٦٩].

وإذا كان بالمرستون متشككاً من النوايا الروسية ومعاهدتها مع الدولة العثمانية وهو في مقر عمله في لندن، فإن لورد بونسونبي في أسطنبول كان أكثر تشككاً. فعند وصوله إلى اسطنبول راى الأسطول الحربي الروسي في البسفور، وذلك من خلال شباك قصره المطل على المضيق. ويذكر بونسونبي بأنه "ظل يراقب هذا الأسطول ولمدة ثلاثة أشهر، وأنه كان يتوقع في كل ساعة أن يسمع صوت مدافعه وهي تهاجم المدينة" ولازم هذا الانطباع بونسونبي، فقد قال: "لقد آمنتُ دائماً بخطأ اعتقادات البعض القائلة بأن روسيا يمكن أن تتصرف بما يسميه البعض اعتدالاً أو تتوقف ولو للحظة واحدة عن الرغبة في إخضاع الدولة العثمانية"[٧٠]. ولقد وصف الباب العالي وصفاً لاذعاً على أثر عقده للمعاهدة، قائلاً: "إن فعل الباب العالي هذا يشبه دعوة الثعلب إلى بيت الصيصان ليحل المشاكل بين الفراخ"[٧١].

لقد، قادَ موقف بونسونبي المتشدد من معاهدة أونكيار إلى أن يدخل في مشادة كلامية حادّة مع نظيره السفير الروسي في اسطنبول قائلا لهُ في كانون الثاني ١٨٣٤: "بأن بلادهُ سوف تقوم بغلق الدردنيل، وبحر البلطيق بإحكام بوجه التجارة الروسية، وسوف تبدأ بإثارة المشاكل في بولندا وفي أماكن أخرى"[٧٢]، كما اقترح على حكومته بوضع سفن حربية بريطانية في البحر الأسود، من أجل حماية التجارة البريطانية، واقترح ايضا الاعتراف باستقلال سركيسيا (في شرق البحر الأسود) حتى تصب لصالح بريطانيا[٧٣]. وبعبارة أخرى

لقد اقترح بونسونبي أشياء ضد روسيا تعني الحرب ضدها، وذلك من خلالها إرسال سفن حربية بريطانية ومساعدة السركسين.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت هناك مراسلات على درجة عالية من السرية ما بين بونسونبي وبالمرستون، إذ اقترح السفير بأن يحصل على تخويل يضمن لهُ حق استدعاء الأسطول الحربي البريطاني في البحر المتوسط إلى المضائق، الذي يمكن بواسطته إحباط أي تحرك روسي في المضائق، لكن كان من الصعوبة الحصول على ذلك التخويل، في ظل الخلافات والانقسامات القائمة بين أعضاء مجلس الوزراء، إذا لا يمكن وضع مثل هكذا سلطة بيد السفير(٧٤)، لقد كان بالمرستون مقتنعاً بمطلب سفيره في اسطنبول، فبذل جهداً في إقناع رئيس الوزراء اللورد كَري، بضرورة حصوله على حق استدعاء الأسطول البريطاني، ودخوله إلى المضائق، وبين بالمرستون بأن طلب بونسونبي خطوة ضرورية للحفاظ على السلام، فإذا ما سمح للروس بالعمل لوحدهم ثانية فإنهم قد يقومون بغلق الدردنيل، وقد يكون من الضروري بالنسبة للأسطول البريطاني أن يبادر إلى اتخاذ الإجراءات، ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا كان للسفير سلطة تمكنه من استدعاء الأسطول البريطاني، وأوضح بالمرستون بأن المناسبة التي تستدعي دخول السفن الحربية في المضائق، قد لا تكون بالضرورة هجوماً من قبل محمد علي، فمن المرجح أن يحافظ على هدوئه، بل قد تنشب ثورة في اسطنبول لقد أمطر بالمرستون كَري بوابل من الحجج الدامغة والتي كانت هي بالأساس من وحي بونسونبي(٧٥).

لم يقتنع اللورد كري بضرورة منع الروس من احتلال البسفور مرة ثانية فحسب، بل إنه أصبح مقتنعاً بإعطاء بونسونبي حق استدعاء أسطول البحر المتوسط إلى المضائق، على الرغم من إدراكه بأن سلطة إصدار الاوامر لتلك السفن قد تكون سلطة لشن حرب، والتي ينبغي أن لا تكون إلا بيد مجلس الوزراء وليس بيد السفير. وفي السادس من كانون الأول ١٨٣٣، وجّه بالمرستون تعليماته لبونسونبي، مصادقاً عليها من قبل الملك، تشمل أمراً بحرياً سرياً للأدميرال جيمس راولي James Rowley قائد الأسطول الحربي البريطاني في البحر المتوسط، يأمرهُ بالتأهب وإن هذا "الأمر الاختياري المطلق" قد فوض الادميرال الاستجابة، لأي طلب للحكومة العثمانية ينقله السفير بونسونبي "ضد أي هجوم قد يقوم به الروس"، لكن التقيد الوحيد كان على الأدميرال نفسه فقد اشترط الأمر "أن تكون قوته البحرية ملائمة للحالة الطارئة"(٧٦). وهكذا أصبحت أوربا على شفير حرب، ولاسيما أن بونسونبي كان يكن مشاعر الحقد ضد روسيا، و كان بإمكانه أن يشعل أوربا كلها بالحرب بإشارة واحدة من قصره.

أما موقف الرأي العام البريطاني، فقد أصبح معارضاً لروسيا بشكل حاد، في ظل الدعاية المعادية للسياسة الروسية. إذ بدأت الصحافة البريطانية، بانتقاد القيصر وسياسته التوسعية، ومؤكدة على ضرورة وجوب مراقبة الأطماع الروسية، بل إن بعض الصحف الكبرى ومنها التايمز احتجت على معاهدة أونكياراسكله سي، بعد أن أشيع بأن القيصر نيكولاس حاول غلق البسفور لمنع سفينة بخارية، تقل على متنها وزير بريطاني كان متوجهاً إلى طهران. وأيضاً نشرت إحدى الصحف اللندنية عدداً من الرسائل المتبادلة بين الدبلوماسيين الروس خلال حرب استقلال اليونان، إذ كشفت تلك المراسلات المشاريع الطموح لروسيا، فقد وصفها بالمرستون بأنها تمثل ضربة قاسية لروسيا، فأثارت تلك الرسائل ضجة عارمة لدى الرأي العام البريطاني، وكما وصفها أحد مناهضي السياسة الروسية بانها تساوي (١٠٠.٠٠٠) رجل[٧٧]. وهكذا خرج الجدال بعيداً عن حدود البرلمان، فقد أثر على التجار، والصحفيين والعامة. وبهذا فقد عدَّ الرأي العام البريطاني بأن روسيا ثعلب وأن الدولة العثمانية حمل[٧٨]. ومن الواضح أن مقومات الحرب قد تم اعدادها لدى الرأي العام البريطاني.

أما في روسيا، فقد بدأت رئاسة الأركان الروسية بوضع الخطط العسكرية ضد أي هجوم بريطاني- فرنسي محتمل، لاسيما بعد الاعتراضات والاحتجاجات الكبيرة التي أعقبت معاهدة أونكيار اسكله سي، و كتب نيسلورديه إلى السفير الروسي في لندن في العشرين من كانون الثاني ١٨٣٤ قائلاً:

> **"يريد بالمرستون أن ينتقم لنفسه منا من أجل الدور المتواضع الذي أداهُ في شؤون الشرق. لقد وصفنا بأبشع الصفات وقد رَددنا عليه بالأسلوب نفسه، أتمنى أن يقتصر الأمر على تبادل للمذكرات والرسائل. ومع هذا فكل شيء ممكن مع الرجال الغاضبين والذين يفتقرون إلى الحكمة كأولئك الذين يحكمون بريطانيا اليوم... ولهذا فلن أكون آسفاً لأعلمكم بأننا مشغولون كثيراً بالاستعدادات الدفاعية عن ميناء سيفاستابول من أي هجوم بريطاني محتمل"[٧٩].**

لقد دخلت روسيا مرحلة سباق تسلح، نتيجة للاحتجاجات المتزايدة، إذ أمر نيكولاس بزيادة عدد أسطول البحر الأسود ورفع قدرته القتالية، حتى إنه أصبح يمثل ثاني قوة بحرية في عام ١٨٣٦ بعد القوة البحرية البريطانية، بعد أن أدخلت الخدمة الفعلية لأسطول البحر الأسود (٢٠) سفينة حربية جديدة. كما عهد نيكولاس إلى الجنرال مورافييف قيادة الجيش (الفيلق) الخامس المتمركز عند السواحل الشرقية للبحر الأسود، وأمره بالتحرك

السريع إلى البسفور في حال اقتضت الضرورة لأنه "يجب أن نسيطر على الدردنيل إذا ما حدث وأرادَ البريطانيون- المسؤولون عن كل هذه المشاكل- احتلال المضائق"[٨٠].

لقد وضع القادة العسكريون الروس خططهم الحربية التي كان جُلها منصباً على المضائق، فقد وضعت ثلاث خطط كل واحدة منها لها أسبابها الموجبة لها. فالخطة الأولى: تضمنت فرضية احتلال بريطانيا لمضيق الدردنيل وحدها، وهددت أسطنبول، مع بقاء السلطان مخلصاً لتحالفه مع روسيا؛ والثانية: إذا ما سمحت الدولة العثمانية، بسبب ضعفها، لبريطانيا باحتلال البسفور؛ والثالثة: إذا عقدت الدولة العثمانية تحالفاً مع بريطانيا وسمحت للأسطول البريطاني بدخول البحر الأسود. لذلك أكد القيصر على الجنرال مورافييف على أهمية السرعة في الوصول إلى الدردنيل قائلا:

"إذا كانت بريطانيا شجاعة بما فيه الكفاية للقيام بإنزال ضد المشاة الروس، فلن يعود أي منهم لسفنهم!"[٨١]

بمعنى آخر اعتبر نيكولاس احتلال قواته لمضيق الدردنيل بمثابة حسم للمعركة لصالح روسيا.

أما الموقف النمساوي، فقد اتصف منذ بداية أزمة محمد علي، وحتى نهايتها بالحذر الشديد، فقد كان معتدلاً مقارنة بالموقفين البريطاني والفرنسي. فعلى الرغم من أن القيصر نيكولاس لم يذكر مطلقاً المفاوضات التي كان يجريها مع الدولة العثمانية إلى حليفته النمسا. وهذا ما أشعر المستشار مترنيخ بأن كبرياءُه قد جرح حين علم من مصدر فرنسي بأن القيصر قد وقع المعاهدة دون علمه، إلا أنه حاول طمأنة بريطانيا وفرنسا بشأن سياسة روسيا، وأكد لهم بأنه يمكن الوثوق بها[٨٢]. كما حاول إفهامهم بأن النمسا لن تأخذ الجانب الروسي إذا ما شعر بأنها تحاول تدمير الدولة العثمانية، فقد أبلغ مترنيخ السفيرين البريطاني و الفرنسي في فينا قائلاً:

"قد يكون من الأفضل للامبراطورية النمساوية أن تواجه حرب إبادة، على أن ترى روسيا وهي تتوسع ولو بقرية واحدة صغيرة على حساب الامبراطورية العثمانية"[٨٣].

وهذا التأكيد البلاغي أخفق في إقناع باريس أو لندن، وما كانت مكافأته سوى أنه منح لقب "المغفل الساذج" على حد وصف بالمرستون له[٨٤].

على أن عدم اعتراض مترنيخ على المعاهدة نابع من معرفته بالسياسة الروسية الجديدة لعام ١٨٢٩، لأن القيصر كان قد أوضحها للسفير النمساوي في شباط ١٨٣٣، وهو ما تمت الإشارة إليه. كما أنه أدرك بأن المعاهدة تنطوي على فوائد كثيرة، فهي على أقل

تقدير وعدت بحماية الدولة العثمانية من أي هجمات خطيرة قد يشنها محمد علي، ولاسيما أن مترنيخ كان يشك بأن محمد علي يطمح لإقامة امبراطورية على انقاض الدولة العثمانية وتحت الحماية الفرنسية[٨٥]. ولعل هذا الجانب من المعاهدة- حماية الدولة العثمانية- قد راق لمترنيخ، وبأن روسيا تهدف إلى المحافظة على الدولة العثمانية، ولا تنوي تدميرها. وسرعان ما تحول الاعتقاد إلى إيمان حقيقي خلال الأسبوع الثاني من أيلول ١٨٣٣، حين ناقش مترنيخ المسائل السياسية مع القيصر ومستشاريه في ميونخنكريتس Münchenrätz، وهي قرية صغيرة في بوهيميا (حالياً في جمهورية الجيك). ولقد حاول نيكولاس استغلال جاذبيته الشخصية من خلال أسلوب الملاطفة والصراحة والتواضع، لذا لم يمضِ وقت طويل حتى انتصر غرور المستشار على كبريائه الجريح على حد وصف أحد الباحثين[٨٦]. كما أن نيكولاس استغل حاجة مترنيخ إلى مساعدته ضد الهزات الثورية المحتملة، وضد السياسة الفرنسية المناهضة لسيطرة النمسا على لومبارديا والبندقية فأبدى له استعداد روسيا التام لاسناده مؤملاً ان تتخلى النمسا بالمقابل عن معارضتها للنفوذ الروسي في اسطنبول[٨٧].

الحق أن مخاوف روسيا من النمسا كانت عظيمة، فالقيصر نيكولاس كان بحاجة إلى مترنيخ، أكثر من حاجة مترنيخ له، وترجع تلك المخاوف إلى أن القوات الروسية ليس بإمكانها البقاء في اسطنبول أو في منطقة المضائق من دون إقامة اتصالات برية عبر إمارتي الدانوب وبلغاريا، فلقد احتلت روسيا في عام ١٨٣٣ القلاع العثمانية في سيليستريا Silistria الواقعة على الضفة اليمنى من نهر الدانوب، وذلك ضمن خطة ربط الاتصالات البرية إلى اسطنبول، لذلك كان بإمكان النمسا أن تحشد قواتها في ترانسلفانيا، Transylvania وبذلك يمكنها أن تهدد بقطع هذا الخط فترغم روسيا على التراجع إلى نهر بروث[٨٨]. وهكذا تكون الضرورة العسكرية هي التي أرغمت القيصر نيكولاس إلى التقرب إلى النمسا، ومن ثم التخلي عن محاولته تنفيذ سياسة مستقلة خاصة به فيما يتعلق بالدولة العثمانية.

على كل حال، وفي هذه الأجواء من المناقشات السياسية الودية المشتركة تم الاتفاق في الثامن عشر من أيلول ١٨٣٣ التوقيع على اتفاقية ميونخنكريتس، ولقد نصت ديباجة الاتفاقية على التنسيق بين القوتين في ما يخص حماية الدولة العثمانية من خطر محمد علي. وفي البندين الأول والثاني، اتفق الطرفان على حماية الأسرة الحاكمة للدولة العثمانية، ومعارضة أي تحالف يهدف لتغييرها.

أما البندان السريان الأول والثاني، فقد تضمنا بأنه إذا انهارت الدولة العثمانية فإنهما يعملان إلى التوصل إلى اتفاق بخصوص كل الأمور المتعلقة بإقامة نظام جديد، من أجل الحفاظ على توازن القوى في أوربا[٨٩].

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية كان هدفها تأسيس تحالف روسي- نمساوي ضد "خطر" محمد علي، ومن أجل الحصول على مكانة في الدولة العثمانية. فهل هذه فقط أهداف مترنيخ من اتفاقية مع نيكولاس؟. والى أي مدى أثرت تلك الاتفاقية على المكاسب التي حصلت عليها روسيا بموجب تحالفها مع الدولة العثمانية؟.

كان مترنيخ مقتنعاً بأن روسيا لا تخطط لتدمير الدولة العثمانية وبأنها لم تتخذ أي خطوة في سياسة الشرق من دون الاتفاق مع النمسا، ومع هذا فإن مترنيخ كان رجل دولة قديم، وعلم بأن القيصر منح النمسا بعض الامتيازات من أجل، أبعادها عن بريطانيا وفرنسا. أما أفضل موقف بالنسبة لمترنيخ فقد كان التصرف كحكم وكأداة موازنة بين القوتين المتعارضتين. فلقد هدف لاستخدام روسيا لمنع التحالف الفرنسي- البريطاني من دخول الدردنيل، كما هدف لاستخدام هذا التحالف لمنع روسيا من التعدي على وحدة الدولة العثمانية، ومنعها من إغلاق نهر الدانوب الذي يصب في البحر الأسود، بوجه التجارة النمساوية، فضلا عن كونه المنفذ التجاري للعاصمة النمساوية فينا، ومنعها كذلك من الحصول على تأثير أكبر على الجانب الآخر من الحدود المجرية في ولاشيا مولدافيا[٩٠].

بدأ مترنيخ اتصالاته مع بريطانيا من أجل تخفيف التوتر البريطاني – الروسي مؤكدا للحكومة البريطانية، بأن روسيا هي التي تبنت سياسة تعزيز الاستقرار في الدولة العثمانية، ومع انه اعترف بأن النمسا وروسيا ناقشتا المسألة الشرقية في ميونخنكريتس، لكنهما يستنكران أي توسع في الأراضي العثمانية. كما وجه الدعوة لبريطانيا للانضمام إلى القوى الشرقية في دعم الدولة العثمانية، وحذر بالمرستون من أن أعداء السلطان قد يثورون ضده ويطيحون بالحكومة العثمانية، إذا لم تقف أوربا صفاً واحداً، وأوضح لهُ بأن المهمة التي يتعين على القوى الاوربية القيام بها هي وقائية، بالدرجة الأساس، وقال أيضاً بأن هذه القوى لا ينبغي أن تدرس كيف يمكن التصرف إذا ما تم الإطاحة بالباب العالي، ولكن ينبغي عليها أن تدرس كيف يمكن حماية السلطان من هجمات محمد علي، الذي يناضل لبناء امبراطورية على ضفاف البسفور، وذات علاقة وطيدة مع فرنسا، كما عرض مترنيخ القبول بالضمان البريطاني للسياسة الشرقية الخاصة بفرنسا، إذا ما قبل بالمرستون بالضمان النمساوي للسياسة الروسية[٩١]، وأيضاً عرض على بريطانيا المساعدة، إذا حاولت أي قوة احتلال المضائق، في إشارة إلى روسيا[٩٢].

أما تأثيرات الاتفاقية النمساوية- الروسية على معاهدة الحلف الروسية- العثمانية فأنها في الواقع تمثل مكسباً نمساوياً. صحيح أن روسيا قد حصلت على حليف من خلال إعطاء مباركة دولة أو شرعية لسياستها في الحفاظ على الدولة العثمانية لأطول مدة ممكنة، وهذه السياسة تتماشى مع المصالح النمساوية كذلك، لكن روسيا اعترفت بالنمسا بصفتها شريكاً

كـاملاً فـي التقسـيم المسـتقبلي للدولـة العثمانيـة، فقـد الزمـت النمسـا روسـيا بخطـة تعـاون فـي التقسيم، بشرط قلب أو انهيار النظام القائم في الدولة العثمانية(٩٣).

---

(1) M. Verete, "Palmerston and the Levont Cresis, 1832", The Journal of Modern History, Vol. 24, No. 2, (University of Chicago Press, Dec., 1952) PP. 144- 5; Webster, The Foreign Policy of Palmerston, P. 282; Anderson , The Eastern Question, P. 78.

(2) Clayton, OP. Cit., P. 66.

(3) Crawley, Anglo- Russian Relations, P. 56.

(4) Webster, The Foreign Policy of Palmerston, Vol. 1, P. 284; Bulwer, Life of Lord Palmerston, (Lordon, 1950) P. 156- 7.

(5) Quoted in Webser, the Foreign Policy of Palmerson, Vol. 1, P. 284.

(6) Quoted in Aynil, eser. S. 154.

(٧) علي يوسف البلخي، "الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (١٨٣١-١٨٤٠) من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٢٠/١٩، نيسان/ تموز، ١٩٨٥، ص ٢٠١.

(٨) التكريتي، مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية، ص١٩٥.

(9) НеЖNHCKNŃ, Tam Же, C. 118; Tukin, OP. Cit., S. 176.

(10) Jelavich, OP. Cit., P. 84.

(١١) التكريتي، مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية، ص١٩٥.

(12) Tukin, OP. Cit., S. 178; Lobanov- Rostorsky;

حجّار، المصدر السابق، ص٦٩.

(١٣) البلخي، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(١٤) التكريتي، المسألة الشرقية، ص١٣٣.

(15) Gordon Craig, "The System of Alliances and the Balance of Powar", in the New Cambridge Modern History, edited by J. P. T. Bury, Vol.X, The Zenith of European Power 1830- 70, (Cambridge University press, 1960) PP. 251- 2; Anderson, The Eastern Question, P. 83.

(16) Shaw, OP. Cit., Vol. 2. P. 33.

(17) Webster, OP. Cit., Vol. 1. P. 285.

(18) Tukin, Ayni eser, S. 156.

(19) Quoted in Temperley, OP. Cit., P. 67.

(20) G.H. Bolsorer, "Palmerston and Metternich on the the Eastern Question in 1834", The English Historical Review, Vol. 51, No. 202 (Apr., 1939) P. 239.

(21) Quoted in Ibid, OP.Cit., P. 67.

(22) Ibid., PP. 68-9.

(٢٣) البلخي، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(24) Tukin , OP. Cit . , S . 155-7.

(25) Ayni yerde ., S . 160.

(26) Ayni yerde., S . 161-2.

(27) Aynl yerde ., S . 162 ; HeЖ NHckNŃ , Tam Же , C . 119 ; Lobonov-Rostovsky , Op. Cit., 64-5.
(28) Anderson, The Eastern Question , P .83.
(٢٩) التكريتي، المسألة الشرقية، ص١٣٤.
(30) Tukin , Aynl eser., S. 161.
(٣١) التكريتي، المسألة الشرقية،ص١٣٤.
(32) Anderson , The Eastern Question, P.83.
(٣٣) حجار، المصدر السابق، ص٧٣.
(٣٤) التكريتي، المصدر السابق، ص١٣٤.
(35) Anderson, The Eastern Question, pp. 83-4.
(36) Tukin, Aynil eser., S. 170.
(37) Anderson, The Eastern Question, P.83.
(٣٨) فريد، المصدر السابق، ص٢٣٥، التكريتي، المسألة الشرقية، ص١٣٥؛ لوتسكي، المصدر السابق، ص١٣١؛ بيات، المصدر السابق، ص ٤٢٧؛ البلخي، المصدر السابق، ص ٢٠٣.
(39) G.H.Bolsover, " Lord Ponsonby and the Eastern Question, 1833-1839," Slavonic Review, P.99 vol.13, No. 27, Dec. 1935, P. 99.
(40) Webster, The Foreign Policy of Palmerston, vol.1,P.302.
(41) Bolsover, Lord Ponsonby and the Eastern Question, P101;
جيلبير سينويه، الفرعون الأخير محمد علي بين ١٧٧٠ -١٨٤٩، تقديم: ديروش ذوبلكوز، ترجمة حافظ الجمالي (دمشق،٢٠٠٥) ص٤٠٩.
(42) Anderson, The Eastern Question, P.84
(43) Lobanov – Rostovsky, OP.Cit., 65.
(44) Tukin, Aynl eser., S.181.
(45) Lobanov – Rostovsky, OP.Cit., 65; HeЖ NHckNŃ, Tam Же, C126.
(46) Anderson, The Eastern Question, p.84.
(47) Temperley, OP.Cit., PP.69-70.
(48) Jelavich, OP. Cit., P., 85.
(49) Duggan, OP. Cit., P., 85.
(50) Headlam- Morley, Op.Cit., P.226;=
=حسون، المصدر السابق، ص ١٠٥-١٠٦.
(51) Ibid., P. 226.
(52)Hward, OP. Cit; Doc. No, 7, P. 16.
وللتفاصيل عن بنود معاهدة اونكيار اسكله سي ينظر:-
Treaty of Defensive Alliance between Russia and Turkey. Signed at Constantinople, 8th July, 1833, Quoted in Hurst, OP. Cit., Vol.1.Doc=. =No.31, PP. 225 – 8; Huerwitz, OP. Cit, Vol. 1, Doc. No, 40, PP. 105 – 106; Anderson, The Great Powers and the Near East, PP. 42 – 4.
(53) Healdlam – Morley, Op. Cit., P. 227.
(54) Lobanov – Rostovky, OP. Cit; P‹‹; HeЖ NHckNŃ, Tam Же, C125.
(55) Puryea, England, Russia, and the Straits Question…, P.24.

(56) R.L .Baker, "Palmersto on the Treaty of Unkiar Skelssi," The English Historical Review, Vol. 43, No.169, (Oxford University Press, Jan., 1928) P.85;

(57) Quoted in Temperley, OP. Cit., pp. 71-2.

(58) Ibid., P.72.

(59) Lobanov – Rostovoky, OP. Cit., P.66.

(٦٠) من الواضح ان صيغة الأحتجاج الفرنسية مشابهة لصيغة الأحتجاج البريطانية وكأنها نسخة طبق الأصل مما يدل على مدى التنسيق بين وزارتي الخارجية لكل من بريطانيا وفرنسا، ينظر صيغة الأحتجاج الفرنسي:

Frank Edgar Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement A study in Anglo – Turkish Relations 1826 – 1853, (New york, 1970) P.53.

(61) Protest Against Treaty Of Hünâkr Iskelesi, Pesented To The Sublime Port by The British Ambassador, 26 August1833, Hureewitz, OP. Cit; Vol.1, Doc. No.41, P.106.

(62) Bailey, Op.Cit., PP. 53-4.

(63) Lobanov- Rostovsky, OP. Cit; P. 66.

(64) Anderson, The Eastern Question, P.84.

(65) Tukin, Ayni eser., S. 172.

(66) Temperley. OP. Cit., p75.

(67) Ibid., P. 71.

(68) Ibid., p. 71; Webwter, The Foreign policy of palmerston, Vol. 1. pp. 304- 5.

(69) Puryear, England, Russia, and the Straits Question, P.28; Anderson, The Eastern Question, P. 85.

(70) Temperley, OP. Cit., p. 75.

(71) Quoted in Bolsover, Lord Ponsonby and the Eastern Question, P. 109.

(72) Puryear, England, Russia, and Straits Question, P. 29.

(73) Temperley, OP. Cit., p. 76.

(74) Bolsover, Lord Ponsobnby, and the Eastern Question, P. 112.

(75) V. J. Puryear, International Economics and the Diplomacy of the Near East, A study of British Commercial policy in the Levant, 1834- 1853, (Stanford University press, 1936) P. 19; Webster, The Foreign Policy of Palmerston P. 307.

(76) Viscount Palmerston to Lord Ponsonby, Foreign Office, 6 December 1883, F. o. Turkey, 78/ 220, No. 23, Quoted in Baker, OP. Cit., pp. 86- 8; Temperley, OP. Cit., P. 76- 7.

(77) G. H. Bolsover, "David Urguhart and Eastern Question, 1833- 37: A study in Publicity and Diplomacy", The Journal of Modern. History, Vol. 8, No. 4, (University of Chicago Press, Dec., 1936) PP. 457- 8.

(78) Temperley, Op.Cit., P.78.

(79) Quoted in Puryear, England, Russia, and Straits Questions, pp. 24-5.

(80) Ibid., p. 25.
(81) Ibid., p. 26.
(82) Bolsover, Palmerston and Metternich, P. 237.
(83) Mosely, OP.Cit., P. 25.
(84) Bolsover, Palmerston and Metternich, P. 237.
(85) Ibid., p. 238; Temperley, OP. Cit., pp. 79- 80.
(86) Bolsover, Palmerston and Metternich, P. 238- 9.
(٨٧) التكريتي، المسألة الشرقية، ص١٣٨.
(88) Mosely, OP. Cit., p. 26.
(٨٩) للتفاصيل عن بنود اتفاقية ميونخنكريتس ينظر:
Convention (Münchengrätz) For Common Action on the Eastern Question: Austria and Russia 6/ 18 September 1833, Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East…, Vol. 1. Doc. No. 42. P. 107.
(90) Temperley, OP. Cit., p. 80- 1.
(91) F. S. Rodkey, "The Views of Palmerston and Metternich on the Eastern Question in 1834", The English Historical Review, Vol. 45, No, 189. (Oxford University Press, Oct., 1930), PP. 628- 630; Bolsover, Palmerston and Metternich, P. 239- 240.
(92) Temperley,OP. Cit., P. 80.
(93) Puryear, England, Russia, and the Straits Question, p. 22.